أطفال اليمن ..... محاربون صغار علي جبهة القتال

المركز الأوروبي لحقوق الإنسان والتنمية

مارس ٢٠٢٤

ECHR

أطفال اليمن ..... محاربون صغار علي جبهة القتال

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وهو تحالف يضم ٥٠٠ من جمعيات ومؤسسات تنموية وحقوقية في ٩ محافظات يستهدف تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

خلال ٧ سنوات من سيطرة الحوثيين على صنعاء ارتكب الحوثيون سلسلة من الانتهاكات ترقى لجرائم الحرب بالمخالفة للقانون الدولي والقوانين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها اليمن.

حيث قام الحوثيين ."بنهب عتاد الجيش"، والاحتياطي النقدي والخزينة العامة، ووضع الملايين دون خط الفقر والمجاعة.

وتنوعت تلك الجرائم بين القتل والتعذيب والاختطاف، والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وزرع الألغام بأنواعها المختلفة البرية والبحرية.

كما انتهكت الحق السلامة الجسدية وارتكاب حرائم اعتداء جسدي و اعتقال وإخفاء قسري واحتجاز تعسفي، فضلًا عن ارتكاب جرائم التعذيب والاختطاف.

و انتهاك الحق في الحياة؛ ومنه القتل خارج إطار القانون وانتهاك الحق في السكن وانتهاك حرية التنقل والسفر وجرئم انتهاك الحق في المحاكمة العادلة

وجرائم ضد حرية الرأي والتعبير ، واعتداء جنسي، وعقاب جماعي.

"فمنذ أن رفعت هذه الحركة السلالية البغيضة السلاح في وجه الدولة اليمنية، ارتبط اسمها بالقتل والسحل والتعذيب والتفجير والتنكيل التي ترقى لتكون جرائم ضد الإنسانية."

"فاستمرار الصمت الدولي حيال جرائم المليشيات سيطيل معاناة الشعب اليمني ويحول البلاد مرتعًا للإرهاب ومصدرًا لنشره في المنطقة والعالم."

يعيش أطفال اليمن حياةً يطغى عليها الفقر وسوء التغذية والأمراض، محرومون من طفولة هادئة. تشير التقديرات إلى أن ٥ ملايين طفل في البلاد يعانون من سوء التغذية الحاد.

توجد قصص عديدة لأطفال يواجهون سوء التغذية، أُسرٌ تكافح لتوفير العلاج، ورحلاتٍ تقوم بها هذه الأُسر للبحث عن المساعدة. لا يكافح الشعب اليمني فقط من أجل الحفاظ على سلامة أطفالهم وحمايتهم من ويلات الحرب، بل أيضاً من الموت جوعاً ومرضاً نتيجة للفقر الذي تفاقم بسبب الأزمة المستمرة. وفي الوقت نفسه، نظام صحي ينهار تحت وطأة الصراع.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

لقد أدت الأزمة الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن الصراع في اليمن إلى تدمير النظام الصحي في البلاد، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الأساسية في المرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد. ومع عجز النظام عن معالجة تزايد ظهور الأمراض، تكافح الأسر للحصول على الرعاية الطبية الأساسية

والأخطر هو قيام الحوثين بعمليات التجنيد الإجباري للأطفال، وقامت بالزج بهم في جبهات القتال والذين تم تشيعهم في مواكب جنائزية معلنة وجرى بثها عبر وسائل الإعلام الرسمية التابعة لميليشيات الحوثي.

أن جماعة الحوثي لا تلتزم بأي تعهد أو اتفاق، وتمارس انتهاكاً ممنهجاً لكل القوانين والمواثيق الدولية التي تضمن أمن وسلامة الأطفال في مناطق الصراعات والنزاعات، والمؤسف أنها لا تجد رادعاً، وبالتالي تستمر في ممارساتها العدائية، إضافة إلى إصرارها على خرق الاتفاقيات والالتزامات التي تعهدت بها. ومن خلال هذا التقرير نستعرض ما يتعرض له الأطفال في اليمن من انتهاكات جسيمة.التي تستلزم التحقيق في تلك الانتهاكات وعدم ترك مرتكبيها لما له من نتائج كارثية على المجتمع اليمني .

تجنيد أطفال اليمن

لا تزال جماعة الحوثي مستمرة في تجنيد الأطفال وإجبارهم على القتال في صفوفها، مستغلة الظروف المادية السيئة لعائلاتهم واحتياجاتهم للغذاء بشكل أساسي، وفق منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" التي كانت قد تحققت من 3995 حالة تجنيد لأطفال في اليمن للقتال ،بين مارس ٢٠١٥ وسبتمبر ٢٠٢٢، على الرغم من أن الأرقام من المرجح أن تكون أعلى من ذلك بكثير.

ومنذ بدء النزاع في اليمن العام ٢٠١٤، جندت الميليشيات الحوثية الآلاف من الأطفال واستخدمتهم كمقاتلين في جبهات القتال أو في أعمال عسكرية خطيرة بينها زراعة الألغام والعبوات الناسفة والاستطلاع.

الحوثيين يستخدمون طرقا متعددة لاستقطاب الأطفال، مثل استغلال الظروف المعيشية لأسرهم، التلقين العقائدي، والسيطرة على المؤسسات التعليمية والدينية. كما استخدموا المراكز الصيفية لتجنيد الأطفال، بالإضافة إلى استخدام الاختطاف والضغط على زعماء القبائل.

وتشير الإحصاءات إلى أن جماعة الحوثي جندت أكثر من ٣٥ ألف طفل منذ عام ٢٠١٤، منهم نسبة كبيرة دون سن ١١ عاما. وقد تضاعفت هذه الحالات بعد عام ٢٠١١ وبشكل خاص بعد ٢٠١٤، بسبب توسع سيطرة الحوثيين على أراضي أكثر في اليمن.

يُعد تجنيد الأطفال انتهاكا خطيرا لحقوق الطفل ويؤثر سلبا على مستقبلهم وعلى البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني.

تعد الأوضاع الاقتصادية المتردية سبباً رئيساً لتجنيد الأطفال، حيث يدفع الفقر بعض الأسر اليمنية لتجنيد أطفالها طلباً لمصدر دخل يوفر الحد الأدنى من احتياجات البقاء الضرورية، أو يحسّن مصدر الدخل المحدود بالنسبة إليها، وفي بعض الحالات يذهب الأطفال ل التحاق بالتجنيد من تلقاء أنفسهم تحت الشعور بوطأة الفقر والحاجة الجماعية للأسرة، أو للحصول على ما يلبي احتياجاتهم الشخصية التي تعجز الأسرة عن تلبيتها.

كذلك يمثل نمط التجنيد الإجباري للأطفال النمط السائد في تجنيد الأطفال، ويشمل التجنيد بدون موافقة الأسرة، والتجنيد تحت التهديد المباشر للأسرة، أو اختطاف الطفل وتجنيده بدون علم الأسرة. ، وبمكن القول ان الظروف الاقتصادية السيئة، والضغوط الاجتماعية، والتعبئة الأيديولوجية هي اهم الأسباب في عمليات تجنيد الأطفال .

كما تستخدم جماعة أنصار الله (الحوثيون) أسلوب الإغواء المعنوي في استقطاب الأطفال من حيث الترويج لفكرة الجهاد،

المراكز الصيفية (تجنيد تحت ستار التعليم)

فيما استغلت المليشيات الحوثية وسائل عديدة لتجنيد الأطفال، تعد أبرز وسيلتين المدرسة النظامية بتحويراتها للمناهج ولاتجاهات المعلمين واستغلالها لظروف المتعلمين، والمراكز الصيفية التي تمثل "مغسلة" حقيقية لعقول الأطفال.

ترفع المليشيات الحوثية شعار "علم وجهاد" كعنوان كاشف لفحوى المدارس الصيفية التي ينفذها الحوثيون في مختلف المحافظات والمديريات التي يسيطرون عليها، وتكثف الدعاية لها الاهتمام بها عبر قنوات متعددة بالإضافة لمساحات واسعة مختلفة في الصحافة والتواصل الاجتماعي.

وتعد المراكز الصيفية في صلب اهتمامات الحوثيين، حيث يعتمدون لها موازنات ضخمة، لتجهيزات المراكز وتدشينها وأنشطتها حسب إعلانات رسمية رغم تغطيتها للكثير من احتياجات المراكز من خلال المحال التجارية المجاورة؛ عنوة، كما تنشر عناصرها لجمع التبرعات لها في الأحياء والمساجد، وتستخدم منظمات مجتمع مدني وجمعيات خيرية لذات الغرض.

الشبكة العربية لحقوق الإنسان والتنمية

ومع انتهاء العام الدراسي، تنتظر الأسر اليمنية في مناطق سيطرة الحوثيين موسم المراكز الصيفية حيث تكثف الجماعة الحوثية مراكزها وتدفع الأبناء إليها بوسائل عديدة تقع أغلبها في دائرة الترغيب كصرف المساعدات للأسر، وتزويد المشاركين بملابس ومستلزمات، ، وبعض وسائل حشد الطلاب للمراكز الصيفية يقع في دائرة الترهيب..

بالمجمل فإن المراكز الصيفية للحوثيين تقع ضمن خطط معدة سلفا لغسل أدمغة الأطفال والشباب وحشوها بالأفكار الحوثية عبر ملازم مؤسس الجماعة وخطابات زعيمها الحالي عبدالملك الحوثي وتحضير الأطفال للمشاركة في العنف وتشجيعهم على الحرب والقتال بعد اتهام المخالف بالتطرف والإرهاب والخيانة والعمالة وصولا لتكفيره .

يعود تأسيس المراكز الصيفية إلى المرشد الروحي السابق للحوثيين بدر الدين الحوثي، هو والد زعيمي الجماعة السابق حسين والحالي عبدالملك.

المراكز الصيفية "تقع ضمن مشروع ملالي بإشراف إيراني وضعت خططه بداية تأسيس مجلس حكماء آل البيت مطلع الثمانينات"..

وفي أغسطس ٢٠١٩م عين الحوثيون القيادي المقرب من زعيم الجماعة خالد المداني رئيسا للجنة التنفيذية العليا للمراكز الصيفية، حسب وقائع ومصادر عديدة فمؤهل المداني لهذا الموقع أنه أحد خريجي تلك المراكز بما يحمله من لغة تطرف وعنف كبيرة.

المراكز تعمل تدريجيا لتحويل الطلاب للمذهب الإمامي بمناهج تعليمية تحمل أفكارا طائفية وعنصرية

عاما بعد آخر يسعى الحوثيون لتجذير المراكز الصيفية، سواء من حيث الاعتمادات المالية الضخمة أو من خلال التجهيزات والتنظيم المعد بعناية حيث وزعت اللجنة العليا للمراكز دليلا إرشاديا يتضمن توزيع "مستويات التلاميذ والطلاب في الدورات الصيفية إلى ثمانية مستويات.. تأهيلية وأساسية ومتوسطة وعالية، وقامت بطباعة المناهج التعليمية المقررة لكافة المستويات والتي تتضمن دروسا ثقافية وفكرية وتعليمية وتربوية .. وتوزيع سجلات وكراسات تعريفية بالبرامج التي ستشملها الدورات الصيفية."

في ختام المراكز السنوية يتم فرز الملتحقين لتحديد المناسبين للذهاب مباشرة إلى الجبهات فيما يذهب آخرون لمراكز تدريبية تمهيدا للزج بهم في الحروب

عدد معسكرات التدريب الصيفى ١٧ معسكراً مخصصاً لتدريب الأطفال المراد تجنيدهم، ٤ منها في محافظة الحديدة، والأخرى تتوزع على المحافظات الأخرى مثل صنعاء وإب وذمار وصعدة وعمران،

حيث يتلقى الأطفال في هذه المعسكرات تدريبات في مجالات اللياقة البدنية، واستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وزراعة الألغام ورمي القنابل وقذائف الهاون، موضحين أن هذه المعسكرات تقع تحت إشراف وزارة الدفاع التي تتبع جماعة الحوثي.

خطورة المراكز الصيفية

هذه المراكز تمثل تدميرا لعقول الأطفال، التي يتم فيها أدلجتهم وحشو عقولهم بفكر الجهاد وإذكاء ثقافة العنف وتمجيد القتال والأفكار الطائفية الخاصة بالجماعة."

وما يحدث داخل المراكز المغلقة التي تعد معسكرات تجنيد يجري فيها تدريب الأطفال على القتال، واستخدام السلاح، وزراعة الألغام والمفخخات وتفكيكها فإذا كانت المراكز المفتوحة تستهدف غسل أدمغة الأطفال، وتجنيد من يصلح منهم فإن المراكز المغلقة تعمل على إعداد من لديه استعداد ليكون ضمن نخبة الميليشيات في المستقبل.

المراكز الصيفية خطر يهدد مستقبل اليمنيين، يسعى واستخدام" لسياسة تعتمد على التوسع الطائفي والعسكري وتغيير هوية المجتمع من خلال التجريف الفكري والثقافي ويبدأ تركيزهم على الأطفال من المراكز الصيفية لسهولة تلقيهم الأفكار الملغومة التي تدعو الى القتل والعنف وتكفير الآخرين.

كما تؤدي هذه المراكز إلى طمس الهوية الوطنية ، وتغيير أفكار جيل كامل باستخدام الوسائل الهدامة للأعراف والتقاليد والدين واستبدالها بالخرافات والخزعبلات التي ليس لها صله لا بالدين ولا بالعرف والأفكار الدخيلة.

" فمليشيا الحوثي بدأت في تدمير النظام التعليمي في اليمن من خلال تحريف المناهج الدراسية، واستبعاد القيادات التربوية الكفؤة، والمشهود لها بالنزاهة، واستبدلتهم بعناصر سلالية لتغيير الهوية الوطنية، والدينية للأطفال.

تجنيد الأطفال وفقا للمواثيق الدولية

تجنيد الأطفال هو انتهاك جسيم بحقّ الطفولة وفق المواثيق والصكوك الدولية ، وتتضاعف خطورة هذا الانتهاك لكونه يفتح المجال لممارسة سلسلة من الانتهاكات الجسيمة الأخرى بحق الأطفال كالقتل، والاغتصاب والعنف الجنسي الذي يتعرض له الطفل أثناء التجنيد، والاستخدام لأغراض متصلة بالنزاع، إضافة إلى التعرض لظروف تجنيد قاسية في معظم الأحوال، وحدوث إصابات بالغة، وتلقّي معاملة سيئة من مجنديه .

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

إن تجنيد الأطفال هو مشكلة تسببت في إلحاق أضرار وخيمة بالأطفال على المستوى الصحي والنفسي والاجتماعي ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة أثناء النزاعات المسلحة الداخلية أدى هذا بالمنظمات الدولية والإقليمية إلى بذل مجهودات الهدف منها القضاء على جريمة تجنيد الأطفال تجسدت في سن العديد من الاتفاقيات الدولية وإنشاء الآليات الدولية المعنية بتطبيقها ويمكن القول ان مبدأ حظر تجنيد الاطفال يجد اساسا قانونيا له في القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الجنائي وبالرغم من ذلك مازالت جريمة تجنيد الاطفال تكرر في كل النزاعات الدولية الداخلية بالذات

لقد تمت مناقشة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف؛ ، و التي كانت اللجنة الدولية قد أعدت هذين المشروعين في صياغتهما النهائية واضعة في اعتبارها حصيلة المناقشات التي جرت في مؤتمر الخبراء الحكوميين؛ في دورتيه بجنيف سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢.

وبعد المناقشات المستفيضة التي بدلت خلال مؤتمر جنيف الدبلوماسي في دوراته الأربع، نجحت تلك الجهود ولأول مرة في قيام البروتوكولين الصادرين عن المؤتمر في ١٠ يونيو ١٩٧٧، المؤكدين على الحظر التام والقاطع لمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة.

حظر تجنيد الأطفال في ضوء بروتوكولي جنيف لسنة) 1977:

لقد نصت المادة ٧٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف على "إلزام أطراف النزاع باتخاذ كافة التدابير الممكنة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال؛ الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشر في النزاعات المسلحة بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف بالتحديد الامتناع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة، ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء ممن بلغوا سن الخامسة عشر ولم يبلغوا سن الثامنة عشر أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا."(

وبذلك يستفاد من هذا النص أنه يجب على الدول الأطراف في نزاع مسلح دولي ألا تسمح بتجنيد أطفالها للخدمة في قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشر، وحتى بالنسبة لمن بلغ هذا السن، ولم يبلغ سن الثامنة عشر بعد، إذ يجب على الدولة المتحاربة أن تعطي أولوية التجنيد للأكبر سنا من هؤلاء الأطفال، بمعنى أن الطفل الذي بلغ سبعة عشر سنة يجب تجنيده قبل الطفل الذي عمره ستة عشر سنة وهكذا.

أما بالنسبة للنزاعات المسلحة الداخلية، فإن البروتوكول الإضافي الثاني نص على "لا يجوز تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشر في القوات أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح باشتراكهم في العمليات العدائية."

من خلال استقراء مضمون المادة ٧٧ من البروتوكول الإضافي الأول، نستخلص أنها تنص على حظر الإشراك **المباشر** للأطفال في النزاعات المسلحة، أي حظر المساهمة في حمل السلاح فقط، في حين نجد أن نص المادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني قد أولى للأطفال حماية أوسع، تتجلى في الحظر التام لإشراك الأطفال في أي من العمليات الحربية، بصفة **مباشرة أو غير مباشرة**، التي تشمل إلى جانب عمليات القتال، أعمال أخرى مثل نقل الذخائر والمؤن، ونقل وتداول الأوامر، واستطلاع وجلب المعلومات، والقيام بعمليات تخريبية، والقيام بأعمال التجسس والاستخبارات.

وبالتالي فإن على الدول الأطراف أن تكون أكثر صرامة في النزاعات المسلحة غير الدولية مما هو عليه أثناء النزاعات المسلحة الدولية . كما أن هذا النص ينطبق على جماعات الثوار أيضا الذين هم أكثر استفادة من الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية.

من خلال ما سبق يتضح بجلاء أن بروتوكولي جنيف لسنة ١٩٧٧ قد حددا السن الأدنى لمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، في خمسة عشر سنة، إذ تعد هذه الخطوة في حد ذاتها إضافة نوعية للقانون الدولي الإنساني، وتدعيما واضحا للجهود الدولية التي بذلت في هذا الشأن.

وعلى عكس ما كان يتوقع من أفول ظاهرة إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، بعد توقيع بروتوكولي جنيف لسنة ١٩٧٧، فإن هذه الآفة قد عرفت انتشارا واسعا في أماكن متفرقة من العالم،.

لقد دفعت الوضعية الكارثية للطفولة –لما بعد إقرار البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف سنة ١٩٧٧ واتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩– بالمجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك لاحتواء الوضع، نتج عنه إقرار بروتوكول اختياري صدر سنة ٢٠٠٠،

البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ٢٠٠٠:

لقد أدى الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة – سهلة الاستعمال – إلى توسيع دائرة تسليح الأطفال أكثر من أي وقت مضى، خاصة الأطفال دون سن الثامنة عشر سواء في القوات الحكومية والقوات شبه العسكرية والميليشيات المدنية ومجموعات متنوعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة،

وعلى ضوء الوعي والاهتمام المتزايدين داخل المجتمع الدولي بالمحنة القاسية للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، اتخذت مبادرة هي الأولى من نوعها في إطار نظام الأمم المتحدة بعد سنوات قليلة فقط من دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ؛ من أجل رفع الحد الأدنى لسن التجنيد والاشتراك في النزاعات المسلحة إلى ١٨ سنة.

وقد تضمن البروتوكول بعض الأحكام المهمة وبصفة خاصة تحديد سن التجنيد الإجباري، والتجنيد الطوعي أو الاختياري، كما تناول مسألة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة، وذلك على النحو التالي:

"يجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليا لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشر من العمر اشتراكا مباشرا في الأعمال الحربية.

وعليه فبخصوص:

-**التجنيد الإلزامي**" :تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشر من العمر للتجنيد الإجباري في قواتها المسلحة"

-**التجنيد الطوعي** :ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، ويشترط البروتوكول قيام الدولة، بعد التصديق عليه، بإيداع إعلان يتضمن الحد الأدنى للسن الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية، وأن تقدم ضمانات لمنع التطوع الإجباري أو ألقسري.

كما يلزم البروتوكول الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة دون سن الثامنة عشر أن تتخذ الضمانات التي من شأنها أن يكون هذا التجنيد تطوعا حقيقيا، وبأن يتم بموافقة الآباء والأوصياء القانونيين للأطفال، كما يجب على الدولة تزويدهم بجميع المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية الوطنية، وإذا كان الواجب على الدولة بشكل عام هو أن تقوم برفع سن التجنيد التطوعي، إلا أن ذلك لا ينطبق على المدارس العسكرية التي تديرها الدولة أو تقع تحت سيطرتها، والتي تقبل الطلبة الذين لا يقل عمرهم عن ١٥ سنة كحد أدنى.

أما بخصوص المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات الوطنية للدولة، فإن البروتوكول يحظر عليها أن تقوم تحت أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام من هم دون الثامنة عشر من العمر في الأعمال الحربية، وينطبق هذا الحظر على المجموعات المسلحة كافة، وعلى الدول التي يوجد فيها مثل هذه الجماعات أن تتخذ جميع التدابير الممكنة عمليا؛ لمنع هذا التجنيد أو الاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات.

كما أوجب هذا البروتوكول الاختياري على الدول اتخاذ كل التدابير التي تكفل تسريح الأطفال من صفوف القوات المسلحة التابعة لها، فقد نص على أن " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة

لكفالة تسريح الأشخاص المجندين أو المستخدمين في الأعمال الحربية في نطاق ولايتها بما لا يتناقض مع هذا البروتوكول.....

الآثار المباشرة لظاهرة تجنيد الأطفال

يعتبر التسرب من التعليم أهم الآثار السلبية المباشرة لتجنيد الأطفال، فنسبة كبيرة من الأطفال المجنَّدين ، هم من الأطفال الذين كانوا ملتحقين فعلياً بالمدارس قبل الانخراط في التجنيد، وفقدوا صلتهم بالتعليم بصورة شبه كلية بعد الانخراط، ويعتقد بعضهم أن الاستمرار في التجنيد يمكن أن يهيئ لهم فرصاً مستقبلية لا يقدمها التعليم كالحصول على وظيفة عسكرية دائمة في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، تنجم عن التجنيد تغيرات فكرية وسلوكية تؤثر على نظرة الأطفال للمستقبل وتعاملهم مع الأسرة والمجتمع المحلي، وذلك بفعل اكتساب ثقافة الجهة المجندة ومحاولة تقمص أدوار غير متناسبة مع السن،

ومن آثار تجنيد الأطفال كذلك، توسيع نطاق حمل السلاح في المجتمع، فنسبة كبيرة من الأطفال المجندين لم يكونوا من حملة السلاح قبل الانخراط، وهؤلاء تحولوا إلى مسلحين في بيئات بعضها لم تكن ضمن البيئات الاجتماعية التقليدية لانتشار السلاح .

كذلك ما اقرة زعيم ميليشيا الحوثي، عبدالملك الحوثي، أن هناك اغتصابات حتى الموت تطال مقاتلين في صفوف الميليشيات. وتناقلت وسائل إعلام يمنية وثيقة لاعتراف زعيم الميليشيات عبدالملك الحوثي، تفيد بحدوث اغتصابات حتى الموت تطال مقاتلين أطفالاً في صفوف جماعته.

شهادات لأطفال تم تجنيدهم

تستخدم ميليشيات الحوثي وفقا لغالبة الشهادات لمواد الإغاثة الإنسانية الأممية والدولية لمقايضة الأسر الفقيرة، مقابل تجنيد أبنائها في صفوفهم أو حرمانهم منها (القتال مقابل الغذاء) وهو ما يمثل اختراقا واضحا وصريحا للقانون الدولي الإنساني وتحديا صارخا للمجتمع الدولي وقرار الأمم المتحدة

كذلك قيام ميليشيا الحوثي بخطف الأطفال من المدارس والزج بهم للحرب على جبهات القتال وهو ما يمثل جريمة ضد الأطفال حيث حرمتهم من حقهم في التعليم، وعرضتهم لأسوأ أشكال عمل الأطفال التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩."

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

- في شهادة لاحد الأطفال ، البالغ من العمر ١٤ عاما، إنه ذهب إلى معسكر صيفي خارج مدينة الحديدة الساحلية، بعد أن حصلت أسرته على "عرض مغر لا يقاوم" يتضمن حصصا غذائية تكفيها لنحو شهر أو أكثر

كما حصلت العائلة على وعود بأن ابنها سيكمل دراسته، الا أنه لم يمض وقت طويل حتى كان ذلك الطفل يتدرب مع رفاقه على استخدام بعض أنواع الأسلحة لمدة 40يوما.

وقال "كانوا يدربوننا على كيفية إطلاق النار وكيفية حماية المعسكر وإدارة نقاط التفتيش."

- شهادة لواد احد الأطفال قرر أن يرسل ابنه إلى إحدى المعسكرات الصيفية بعد أن وعدته جماعة الحوثي بالحصول على مساعدات غذائية لمدة شهر على الأقل.

، كان الأطفال يتلقون تعليما أيديولوجيا بالاعتماد على تصريحات وأقوال حسين الحوثي، أحد زعماء الجماعة البارزين والذي لقي حتفه عام ٢٠٠٤ خلال الاشتباكات بين تلك المنظمة والجيش اليمني.

وتتضمن تلك الدروس أفكارا مناهضة للغرب، في المساء كان يتلقى وأطفال آخرون تدريبًا على الأسلحة، وطُلب منهم استخدام مهاراتهم الجديدة على الفور، حيث تم تكليفهم بحراسة المعسكر طوال الليل.

وكجزء من عملية التلقين الأوسع، قال إنه تم عزله وغيره من الأطفال، في المعسكرات، مضيفا: "لقد منعونا من الاتصال بالأشخاص خارج المخيمات، حتى مع عائلاتنا."

وبالعودة إلى الحديدة، حيث شارك في معسكر صيفي،

- احد الأطفال (٧ سنوات)، يتلقى حالياً ضمن ٤٠ طفلاً في المرحلة الثانية من إعادة تأهيل للأطفال الذين جندتهم ميليشيا الحوثي، تم الزج به في مهام عسكرية تفوق مستوى عمره بمئات المرات، في انتهاك صارخ لكل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية والأعراف والقوانين الدولية.

كانت مهمتة ، كما ذكر ، أن يقوم بنقل المؤن والذخائر عبر "حمار" سلمه له الحوثيون، وإيصالها إلى المواقع الأمامية لمقاتليهم في الجبهات، في استغلال وانتهاك سافر لحقوق الطفولة وتعدٍ صارخ على القيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

ويروي الطفل، كثيراً من المغامرات التي عاش أهوالها خلال عمله في جبهات القتال، وما تعرض له من صدمات ومخاطر في أوقات كثيرة، نادراً ما ينجو منها أحد.

لحظات قاسية عاشها الطفل أثناء ذهابه وإيابه برفقة "الحمار" من وإلى مواقع الاشتباكات والمتارس، ويمتزج حديثه بالدموع عندما يتحدث عن رعبه وخوفه من القذائف والرصاص التي كانت تتساقط بالقرب منه، ودويها المفزع.

الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان والتنمية

سرد الطفل ، ما كان يشعر به في الليالي المظلمة وهو يسير كالعادة بالحمار (محمل ذخائر ومؤن)، بين جبال وأودية وقفار، في طريقه إلى مواقع المقاتلين الحوثيين، ويشير إلى أنه كان دائماً وهو يسير يترقب رصاصة أو قذيفة أو يتوقع شظية تصيب جسده، وأحياناً الوقوع أسيراً. هذه التوقعات تثير فيه الخوف والرعب والقلق، بحسب القصة التي نشرها موقع مؤسسة وثاق الشريك المحلي المنفذ لمشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين.

ومن مشاهد الخوف والرعب التي عاشها، أنه في إحدى الليالي وهو يسير سمع خطوات خلفه تتحرك وظن أن عدواً تسلل إليه، وشعر أنه مقتول ولن ينجو، ليلتفت إلى الخلف خائفاً ومرتعشاً، ويكتشف أن هناك "وحشاً يترقبه ويريد افتراسه" (توهم بسبب الذعر)، استعجل الطفل أمره وضغط على زناد السلاح الآلي الذي يحمله ليطرد خوفه، وبمجرد إطلاقه الرصاص، انهالت عليه وابل نيران من رصاص الطرفين المتقاتلين الذين صوبوا أسلحتهم باتجاه مصدر الرصاص الذي أطلقه طفل خائف.

نجا يومها الطفل ، بأعجوبة من موت محقق، لكنه لم ينج من أمراض القلب والكبد والتي كان لهذه الواقعة دور بارز في التسبب بها، قبل أن يقع أسيراً في قبضة الجيش اليمني ويلتحق بمشروع مركز الملك سلمان لإعادة تأهيل الأطفال المجندين،

- يروي اسرة احد الأطفال بعمر لم يتجاوز ١٦ عاماً إن عناصر حوثية استقطبت طفلها لإقناعه في الالتحاق بدورات "ثقافية" تستمر لأسبوعين مع أطفال آخرين من أبناء المنطقة، وهنا كانت نقطة تحوله من طفل بريء إلى شخص عدواني وعنيد لا يسمع لأي قريب داخل افراد العائلة.

توضح الأسرة أنها اضطرت للسماح لابنها بالالتحاق بالدورة الحوثية بعد أن هددهم بالبحث عن مشرف المنطقة لأخذه الى جبهات الحرب.

عقب دورة الحوثيين والاختلاط والاحتكاك بعناصر الجماعة أدمن مضغ القات بشكل كبير، وفق الأسرة، وأصبح تدبير قيمة "تخزينة" الطفل بشكل يومي ومصاريف أخرى، وسيلة ابتزاز بحقهم.

وحسب الأسرة فقد التحق ابنهم بجبهات القال الحوثية مؤكدة عدم تواصله معهم منذ ذهابه الى معسكر الميليشيا.

- اسرة الأطفال (١٧ عاماً) تروي قصة التحاقه في دورات "ثقافية" حوثية وعمل مع الجماعة كـ"مرشد ثقافي" في حي الجراف ومناطق أخرى بصنعاء، ورغم محاولات والده منعه الذهاب مع

الحوثيين طوال تلك الفترة الا أنه التحق بجبهات الميليشيات في مارب برفقة أخيه الأصغر سناً منه دون علم أسرتهم.

- احد الأطفال يبلغ من العمر ١٣ عاماً يروي قصتة مع التجنيد، يقول إنه تم أخذه للخدمة من منزله ، لكنه وعد أنه سيقوم فقط بنقل الإمدادات إلى المقاتلين البالغين، ليكتشف لاحقاً أنه خلال استراحة الجنود للغداء يتم إرساله إلى الجبهات لإطلاق النار على "العدو."

ويتذكر كيف رأى الرجال والأولاد يقطعون إلى أجزاء والخوف الذي شعر به.

ويقول إنه كان يريد دائمًا الرحيل لكنه كان يخشى القتل ما اضطره لقضاء شهرين ونصف مع الحوثيين.

- طفل اخر يروي تجربته مع التجنيد أيضاً، وهو يبلغ من العمر ١٢ عاماً، يقول إن رجال ميليشيا الحوثي قادوه و ١٠ من زملائه في الصف في شاحنة صغيرة، وقالوا لهم إنهم يأخذونهم إلى مكان يحصلون فيه على حقائب مدرسية جديدة. إلا أنهم وجدوا أنفسهم داخل معسكر تدريب للحصول على تعليمات حول كيفية الاختباء من الغارات الجوية، وبعد ذلك تم إرسالهم للقتال.

ورى ان الحوثيون يقومون بتلقين الأطفال دروساً دينية لمدة شهر بعد انضمامهم، يزرعون فيهم من خلالها أفكار الجهاد. ثم يرسلونهم إلى معسكرات القتال للتدرب هناك لأسابيع.

- احد الأطفال ذو التاسعة من العمر، يعيش في أسرة أكل عليها الفقر وشرب، يشاهد الحالة المتدهورة لابيه الذي أصيب بذبحة صدرية قبل عام وثلاثة أشهر بسبب ضيق الحال، وقهراً على منزله بمدينة حرض الذي حوّلته جماعة أنصار الله (الحوثيين)، إلى ثكنة العسكرية، بعد نزوحه منه.

حدّثه احد اصدقائة عن كيف أنه يستلم قرابة مبلغ ٣٠ ألف ريال بالشهر، مقابل خدمات قتالية يقوم بها لصالح جماعة أنصارالله (الحوثيين). ولم يكن لليل أن يأتي إلا وبدأت الأفكار تراودة ، معتقداً أن ما قام به صديقه هو الطريق السهل لمكافحة فقر أسرته.

ومع اشراقة شمس اليوم التالي، غادر منزل أسرته إلى حيث يسكن صديقه ، وأخبره برغبته الألتحاق بجبهة القتال

بدأ الاستعاد للمغادرة دون أن يخبر أي من أسرته برغبته التحوّل إلى مقاتل، خوفاً على صحة والده، ولعلمه أن أمه سترفض الأمر، فلجأ إلى حيلة اختلاق قصة.. أخبر الأسرة أن صديقاً له في صنعاء تواصل معه وأوجد له عمل بمطعم هناك، وأنه قرر السفر.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

انطلق مع صديقه نحو جبهات القتال في منطقة حرض، وغابت أخباره لفترة من الزمن، وبعد شهرين أرسل مبلغ من المال لأسرته وطمأنهم أنه بخير.

. إنقطعت أخبار الطفل ، حتى أتى زائر يدق باب منزل أسرته. فتحت له الأم، لتشاهد على عتبتها مسلحين يبدو من سيمائهم أنهم يتبعون جماعة أنصارالله (الحوثيين). ليخبرها ، بوفاتة

- روى طفل اخر يبلغ من العمر ١٣ عاماً، انة حارب لمدة عامين مع الحوثيين في اليمن حيث يقول إنه عذب وقتل الناس ولم يكن يهتم بحياته سواء عاش أو مات.
- قال احد الأطفال يبلغ من العمر ١٣عاماً، إن نصف المقاتلين الذين خدم معهم في الخطوط الأمامية في منطقة صرواح الجبلية في اليمن كانوا من الأطفال. وقال إن ضباط الحوثيين أمروهم بالمضي قدما خلال المعارك حتى مع تصاعد القتال . وقال إنه ناشد قائده أن يترك المقاتلين الشباب يقومون بمهمة القتال أثناء الغارات الجوية " لكن الرد كان دائماً "أنتم أنصار الله ويجب أن تهجموا!" حسب قوله .ورى أنه تم إرسال عدد غير معروف من الجنود الأطفال إلى منازلهم مقتولين وفي توابيت.
- وقال صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً ، إن رجال ميليشيا الحوثيين اقتحموا منزل عائلته في منطقة بني مطر الشمالية وطالبوه ووالده بالتوجه إلى الخطوط الأمامية للقتال. وقال إن والده قال لهم: "ليس أنا وابني"، ثم حاولوا أن يسحبوا بنادقهم عليه. وتذكر الصبي ذلك الموقف قائلاً "لقد جروه بعيداً" مضيفاً "سمعت الرصاص من ثم سقط والدي قتيلاً."
وقال "إن رجال الميليشيا أخذوه معهم وأجبروه على أداء واجب الحراسة في نقطة تفتيش لمدة ١٢ ساعة في اليوم."
- وقال طفل أخر يبلغ من العمر ١٢ عاماً، إن رجال ميليشيا الحوثي أخرجوه وعشرين من زملائه في الصف في شاحنة صغيرة، وأخبروهم أنهم سيأخذونهم إلى مكان يحصلون فيه على حقائب مدرسية جديدة.
ولقد كانت كذبة. فبدلاً من ذلك، وجد الطلاب أنفسهم داخل معسكر تدريبي للحصول على تعليمات حول كيفية الاختباء من الضربات الجوية.
- وقال احد الأطفال خدم مع الحوثيين من سن ١٣ إلى ١٥ سنة:
يتم إرسال المجندين إلى معسكرات التدريب العسكرية في الجبال،. وفي الليل ينامون في خيام أو أكواخ مصنوعة من أغصان الأشجار. ويوماً بعد يوم، يتعلمون كيف يطلقون الأسلحة ويزرعون المتفجرات ويتفادون الصواريخ التي تطلقها طائرات التحالف.

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والتنمية

ومن فترة الظهر إلى غروب الشمس، يحصل الجنود الشباب على حصة يومية من أوراق القات الخضراء، كحافز للأطفال، الذين قد لا يكونون قادرين على تحمل تكاليفه وهم في المنزل.
وبعد أقل من شهر من المعسكر، يتم إرسالهم إلى الحرب ويرتدون الأساور (حلقات حديدية) التي من المفترض أن تضمن في حال قتلوا، أن يُعادوا إلى عائلاتهم ويُكرمون كشهداء.

- احد (١٣ عاما) حارب في جبال صرواح روى انه وشقيقه البالغ من العمر 11عاما التحقى بمعسرات الحوثيين اختفى شقيقة أثناء تبادل إطلاق النار .وبدأ بتقليب الجثث في ساحة المعركة، وبحث في وجوه الدماء عن اخيه الضائع عندما تعرض هو ومقاتلون آخرون للنيران. ، وتبين أن مطلق النار شقيقة .بعد بضعة أسابيع، هرب وأخوه، ودفعوا لسائق شاحنة لتهريبهم بعيداً عن قوات الحوثي.
- تم تعيين احد التلاميذ الذي تم إغراءه بالقتال بوعد بحقيبة كتب جديدة – لأول مرة لحمل صناديق الطعام والذخيرة للجنود. ثم تم نشره للقتال .وقال إنه لم يكن لديه ولا الفتيان الآخرون أي ملابس غير زيهم المدرسي. كانت قاسية جدا بحيث تسببت بطفح جلدي .

يروي مشهد من احد المعارك كان منظر الجثث مخيفًا"، كانت الجثَّث تفتقد الرؤوس أو الأطراف أو كانت أمعاءها تنزف.
تمكن من الهرب من معسكر الحوثي في وقت مبكر من صباح أحد الأيام، من قرية إلى أخرى. حيث قال "كنت أخشى أن ننظر إلى الوراء، رأيت الأشجار والحجارة وأصبحت أكثر خوفا لأنهم كانوا يختبئون خلف الأشجار."

- تروي اسرة احد الأطفال التحاقة بجبهات الحوثيين: "اقتحموا منزلنا وقاموا بأخذة بالقوة من المنزل، الذي لم يكن متواجدا والدية.""ذهب والدة مرارا إلى المشرف الذي أخذة ، وتوسل إليه بأن يتركوة إلى المنزل، فهو لا زال صغيرا لا يقوى على حمل السلاح، فكان رده بأن قام بضربة وتهديده بالقتل إن عاد مطالبا بابنه."

و"بعد مرور عدة أشهر اخبارهم بانة موجود في نقطة للتفتيش على مداخل صنعاء، خطط والدة لأخذه من هناك لكن خطته فشلت، وكان العقاب وضعة في الصفوف الأولى للقتال دون أي تدريب على استخدام السلاح، وقد نجا من الموت عدة مرات ".

- **في واقعة روى طلاب إحدى المدارس الثانوية في محافظة إب، وسط اليمن، زيارة أحد قادة مليشيات الحوثي المسؤولة عن التجنيد.**و كانت الزيارة بهدف دفع طلاب المدرسة الثانوية للالتحاق بجبهات القتال، لكن تجاهل الطلاب دعوات القيادي الحوثي وعدم رغبتهم بالتجاوب معه دفعه لاستدعاء دوريات أمنية لاعتقالهم، بل تجنيدهم بالقوة.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

يقول أحد الطلاب "تمكنا من الفرار عبر الباحة الخلفية الواسعة للمدرسة ، وغادرناها إلى منازلنا، لكن الخطوة الأخرى بالنسبة لنا والتي اتخذناها لاحقا دون تنسيق مسبق، هي مغادرة مدينتنا.

ويرى طالب أخر أن البقاء في المنازل كان ينطوي على مخاطر، إذ ستتبع مليشيات الحوثي تلك الخطوة بخطوة أخرى وهي مداهمة منازل الطلاب لاعتقالهم وهو ما حدث بالفعل لاحقا.

أجبرت حملات التجنيد الحوثية آلاف الطلاب اليمنيين على ترك مقاعد الدراسة والانتقال إلى المحافظات المحررة.

طالب آخر في المدرسة ذاتها ، يقول :"تبحث مليشيات الحوثي عن أطفال بين الـ١٤ والـ١٨ من العمر، ممن يصدقون رواياتها "في كثير من الأوقات تنتابني مشاعر الندم على مغادرة المدرسة، لكن في النهاية أرى أن ما قمت به كان الأفضل من أن أفقد حياتي، إذ كنت بين خيارين لا ثالث لهما، إما الالتحاق بجبهات الحوثي مع ما ينطوي ذلك من خسارة للحياة، أو أغادر محافظتي وأخسر مستقبلي الدراسي ."

الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والتنمية

التوصيات

التجنيد الإجباري والحرمان من التعليم والصحة، إلى جانب ممارسات الاعتقال التعسفي والتهديد، يشكل انتهاكا جسيما وتعديًا خطيرًا على الحصانة والحماية الخاصة التي أقرها القانون الدولي للطفل

ولا يزال الأطفال اليمنيون يأملون بأن يأتي اليوم الذي يتمتعون فيه بأبسط حقوقهم الأساسية التي لا تزال تنتهك وبشكل غير مبرر دون إحداث أي تقدم فعلي من قبل المجتمع الدولي في جانب توفير الحصانة للأطفال في اليمن.

أن تجنيد الأطفال لا يزال يشكل معضلة كبيرة في الصراع المستمر، حيث يتم استغلال الوضع الاقتصادي للأسر، وتجيش المؤسسات التعليمية لجذب الأطفال إلى المعسكرات القتالية.

من اجل ذلك يوصي الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية بالاتي :-

- اتخاذ إجراءات ضد الميليشيات الحوثية، ومنها التصدي للأسلحة المتطورة المهربة ووضع لائحة بحظر أنواع المواد المدنية المستخدمة في تصنيع القذائف، والصواريخ والطائرات المسيرة.
- ضرورة إصدار قرار من قبل مجلس الأمن يقضي بالتوقف عن استخدام الميليشيات للمؤسسات الاجتماعية.
- **يجب وقف جميع الانتهاكات ضد الأطفال على الفور، بما في ذلك القتل وتشويه الأطفال، وتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، والاختطاف، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية**
- يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي ترتكب، وإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والدعوة إلى إنشاء فريق تحقيق دولي للتحقيق وجمع الأدلة ومراقبة جميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، لضمان المساءلة.
- يجب وضع خطة شاملة لضمان تسجيل جميع الأطفال غير المسجلين حاليًا في المدارس، وخاصة الأطفال المهمشين والمعرضين للخطر، وإعطاء الأولوية لحماية وإعادة تأهيل المدارس.
- يجب إنهاء جميع عمليات تجنيد الأطفال، وتسريح الأطفال المشاركين في الصراع، وضمان إعادة إدماجهم من خلال برامج الحماية. ويجب أيضًا تسهيل وصول منظمات المجتمع المدني ووكالات الحماية إلى جميع المواقع العسكرية والأمنية لمراقبة ظروف الأطفال المحتجزين، وإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى أسرهم.